الدستور في نظر الشارع البغدادي

الفصل بين السلطات الثلاث ، ضمان عدم عودة الدكتاتورية ، فيدرالية لعراق لايقبل التجزئة

بغداد / محمد شريف ابو ميسم

من المهمات الرئيسة الموكلة للجمعية الوطنية المنتخبة، مهمة كتابة الدستور، الذي سيعد حجر الاساس لبناء دولة عراقية جديدة، تتشكل ملامحها عبر صياغات دستورية توافقية سترسم بالتالي ملامح الوجه الجديد لعراق الغد.. وستتولى لجنة منبثقة عن الجمعية الوطنية تسمى (لجنة صياغة الدستور) مهمة هذا الاعداد الدستوري.. وعلى وفق ماطرحته القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، وتبعا لقانون ادارة الدولة المؤقت، فان تلك اللجنة، يمكن لها ان تستعين بخبرات من خارج الجمعية الوطنية، سواء أكانت تلك الخبرات من داخل العراق ام من خارجه، وستسعى لجنة صياغة الدستور مع جميع الكيانات السياسيه بما فيها تلك التي قاطعت الانتخابات، بغية الوصول الى توافقات دستوريه يمكن ان تمنع اللجوء في حالات الاختلاف الى الحل الاخير، وهو التصويت داخل الجمعية الوطنية لحسم النقاط غير المتفق عليها.. مما قد يعني احتمال اجهاض المشروع الدستوري عبر عملية الاستفتاء المقرر اقامتها بعد طرح مسودة الدستور على الشعب، فاذا مارفض الدستور من ثلثي عدد السكان في ثلاث محافظات فذلك يعني عدم اقراره، وبالتالي ستعود الجمعية الوطنية الى نقطة الصفر لاعادة كتابة الدستور من جديد، وحل الخلاف بشأن نقاطه المتنازع عليها، بصيغة توافقية، الامر الذي يدعو الى البحث عن صيغ للتوافق من الان وبذل المزيد من الجهود لتجاوز نقاط الاختلاف مما يشير الى عدم سهولة هذه المهمة الملقاة على عاتق ممثلي الشعب في الجمعية الوطنية.. فماالنقاط التي ستتمحور حولها النقاشات؟ كما يراها المواطن العراقي، وهل لدى المواطن البغدادي فكرة عن ملامح الدستور؟ وما الفقرات الواجب تثبيتها لمنع عودة الدكتاتوريات.. وبشكل عام ماأهمية وجود دستور دائم؟

فصل السلطات

❖المواطن حسون نزال الركابي (موظف): أهم شيء في بناء الدولة الديمقراطية هو الدستور، لان فيه ضماناً لحماية الشعب من الدكتاتورية.. ففي البلدان المتقدمة الحريات مصونة بفعل الدساتير التي توجد قوانين تحمي الانسان من السلطة وتحدد واجبات رئيس الدولة والوزير والشرطي ويتم ذلك من خلال فصل السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) والقوانين تبقى ضعيفه امام السلطات والحصانات المطلقة للسلطة التشريعية.. وبالتالي فان القوى السياسية التي عاشت القمع في المرحلة السابقة تعي هذه الحقيقة.. وستعمل حسب رأيي على فصل السلطات وحماية الحريات، اما الفيدرالية فانني أؤيدها قلباً وقالباً، لان مركزية السلطة أثبتت فشلها في كثير من النظم المركزية العالمية.. والتخوف من الفيدراليه مرده الى الثقافات التي ورثها العراقيون من تعاقب الانظمة الشمولية، معتبرين كل ماهو غير مركزي يوحي الى التمرد، ولكن تجارب العالم اثبتت عكس ذلك.. ناهيك عن ان الساكن في بغداد لايدري مايعانيه سكنة العراقيين في المحافظات الاخرى وفي الاقضية والنواحي النائية.. واعطيك مثلاً على ذلك، وهو انقطاع التيار الكهربائي.. فالمواطن في المنصور يشتكي كثيراً من انقطاع التيار الكهربائي، وهذا من حقه.. ولكن لايدري ان ملايين من الناس لم يعرفوا الكهرباء مدة ١٣ سنة، بينما كان هو يتمتع بالكهرباء.. وحتى لايتكرر هذا الامر، فان المواطن بحاجه لمسؤول مباشر يشعر بمعاناته ولديه الصلاحيات المنفصلة عن السلطة المركزية لمعالجة تلك المعانات.

رئيس الدولة مجرد موظف

❖المواطنة بسمة عبد الجليل (موظفة): نتمنى ان يكون رئيس الدولة عبارة عن موظف له صلاحيات محددة، وهنالك من يستطيع محاسبته.. ولكننا تعلمنا ان يبتلي علينا رجل الامن وما من قانون يحمينا، وقد ذهبت الى الانتخابات، وانا احاول ان أتخيل رئيس الدولة ورئيس الوزراء وهما مجردان من الحصانات، ونحن نشير اليهما باصابعنا عندما يخطآن ونقول لهماانكماعلى خطأ.. انه حلمي ان أعيش في بلد يحترم حقوق الانسان، ويكون الانسان حقاً اعلى الغايات، ونتجاوز كون المسؤول فوق الشبهات دائماً، بينما هو يمارس مالايحق له، ولكن هل يمكن ان نتخطى الموروث الذي تلبس في عقولنا، واتوقع ان الاحزاب والكيانات السياسية ستضع في الدستور مايمنع قيام دكتاتورية جديدة.. لان أغلب تلك القوى السياسية عانت النظم الدكتاتورية..

❖المواطن معتز طارش (مهندس زراعي) قال:- ملامح قانون ادارة الدوله المؤقت هي التي ستكون الاساس في كتابة الدستور الدائم مع بعض التعديلات للقضايا التي اجلت مثل (قضية مدينة كركوك) فهذه القضية وحسب اعتقادي سيحلها ممثلو الشعب، عبر اجراء احصاء للمدينة، ومن ثم اجراء استفتاء من اجل تحديد المناطق الفيدرالية في العراق الجديد، اما شكل النظام فهو نظام جمهوري طبعاً والاسلام سيكون مصدراً رئيساً من مصادر التشريع، ولاأعتقد ان أي خلاف سيحصل بين القوى السياسية التي اشتركت في البرلمان، لان جميع تلك القوى عملت معاً ولسنوات طوال وهي على توافق تام وتفهم حقوق جميع اطياف الشعب العراقي، المهم اننا وصلنا الى مرحلة متقدمة والحمد لله بعد الحدث التاريخي في يوم ٣٠ كانون الثاني الماضي.

حماية الشعب من السلطة

❖المواطن: صباح عاشور الجابري (٦٢سنة) قال: المطلوب ان يرسم الدستور ملامح الوجه القانوني الذي يحمي الشعب من السلطة..وان يثبت عدم أحقية اي انقلاب عسكري يمكن ان يطيح بالديمقراطية، وان يمنع وصول العسكريين الى مركز صنع القرار، وان لايجيز لاية حكومة مقبلة، اجراء اي تعديل في خطوطه العريضة الممثلة بنوع وشكل الدولة، وفصل السلطات الثلاث وتحجيم صلاحيات رجال السلطة، واعطاء الدور الاكبر في القرارات المتعلقة بمصير البلد والشعب الى سلطة البرلمان.. والابقاء على احقية هذا البرلمان في محاسبة رئيس الدولة ورئيس الوزراء واي مسؤول اخر، في اي وقت تثار فيه الشبهات حولهم، او يساء فيه استخدام المواقع السلطوية ويجب ان يعي المواطن العراقي، ان المسؤولين في مراكز صنع القرار، هم موظفون يؤدون واجبات مهمة ويمكن ان يتغيروا في اي وقت كان، وان لأحد فوق القانون اما مسألة الفيدرالية فيجب ان يقرر نوعها وشكلها بعناية ودقة، لان عواقب الاخطاء ستعود بالضرر على الجميع خاصة اذا ماستبد طرف ما في رأيه، ويجب ان يعي السياسيون اننا امام فرصة تاريخية يمكن لها ان تغير وتنقل بلدنا وشعبنا من مرحلة السوء الى مرحلة الازدهار والتقدم، ويمكن لها ايضا ان تجر علينا وبال نتائج سيئة اذا لم نتحل بالحكمة والفهم العميق لحقائق الوضع الحالي والمستقبلي.

الحكمة والتعقل

❖المواطن عبد العالي حطحوط (متقاعد) قال: اولاً انا متفائل بمستقبل ابنائنا واحفادنا لان جميع رجالات السياسة يتمتعون بالحكمة والمعرفة العالية، اما بالنسبة للدستور فأن لدينا الكثير من العقول والخبراء القانونين والسياسيين، الذين يعون مايريده الشعب وانا متأكد من حسن درايتهم بحقائق الامور التي تخدم بلدنا، والجميع يريد عراقاً ديمقراطياً فيدرالياً موحداً.. ولكن يجب ان يتنبه الاخوة الاكراد الى عراقيتهم اولاً فقد تعرضوا الى أبشع انواع الظلم والاضطهاد كما تعرضت له بقية اطياف الشعب العراقي.. وقد جعل ذلك الكثير منهم قوميين اكثر مما هم وطنيون، وبالتالي فانهم قد يقعون بالخطأ اذا اعتقدوا ان فرصة استرداد الحقوق تمنحهم فرصاً اخرى على حساب حقوق الاخرين، فالفيدرالية مسألة يقر بها جميع العقلاء، من اجل بناء بلد لايظلم به أحد، ولكن ترسيخ هذه الفيدرالية الجغرافية يؤدي الى زيادة فرقة العراقيين، مما سيعود بالضرر على الاخوة الاكرد قبل غيرهم، فبلدنا محوط بقوى ودول عديدة تريد افشال المشروع الوطني العراقي.. واعتقد ان مسألة كركوك ستشكل نقطة خلاف تحتاج الى الحكمة والتعقل.. اما مانريده من الدستور الدائم فهو ان يشكل حصانة عالية لحماية الديمقراطية والحرية، لا ان يكون نصاً قابلاً للتعديل في اي وقت كان وعلى وفق مصلحة اي كان، فالدساتير هي السبب الرئيس والاول في تطور دول العالم الغربي، لانها حددت واجبات المسؤولين ولم تمنحهم الحصانات التي تؤهلهم للعب بمقدرات الناس.

العراق للعراقيين

❖المواطن عبد الرزاق جبر (٥٢سنة) موظف: سر تفوق امريكا هو دستورها الذي وضع مع بداية تكون دولة امريكا في القرن الثامن عشر ومع ذلك لم يطرأ عليه الاربعة عشر تعديلاً طفيفاً ليس له مساس بالخطوط العريضة للهيكل السياسي للدولة وصلاحيات الرئيس والكونغرس ومجلس الشيوخ وعلى مدار تلك السنين بقيت المحكمة العليا هي الفيصل في النزاعات السياسية غير المحسومه، وليس عيبا ان نستفيد من تجارب الشعوب، بل العيب ان نبقى متشبثين بأخطائنا، التي تجعلنا ندور في دائرة التخلف، وعلى هذا الاساس فان فصل السلطات الثلاث امر مفروغ منه واقرار حقوق الاقليات في التشريعات والقوانين امر لامناص منه ايضاً، وعراقياً ديمقراطياً فيدرالياً موحداً لايملك بأي شكل من الاشكال ان يقبل التجزئة هو مايجب اقراره في الدستور والعراق للعراقيين اولاً واخيراً وجميع العراقيين مواطنون من الدرجة الاولى وكذلك تثبيت حق كل عراقي في التعليم والصحة والسكن، وان تعمل الحكومات التي ستتوالى على سدة الحكم من اجل ضمان تلك الحقوق، وان يكون النفط ملكاً لكل العراقيين وتكون ايراداته تحت مراقبة اعضاء البرلمان الذين يمثلون الشعب.

منع عودة الدكتاتورية

❖المواطن ابراهيم صالح العبيدي (٦٣ سنة): قال:-أهم شيء في الدستور هو ان يمنع عودة الدكتاتورية، ولنكن صريحين، فان بيننا فئات مصابة بعقد التسلط ولاتستطيع تحمل من يشاركها في مركز صنع القرار، وستسعى هذه الفئات الى الالتفاف على فقرات الدستور، وبمرور الزمن ستحاول تغيير مايمنعها من الهيمنة على السلطة، واذا عجزت عن ذلك فانها ستلجأ الى الانقلابات العسكرية ولذا فمن الضروري ان يتم فصل المؤسسة العسكرية وتجريدها من أي دور سياسي بحيث يقر منع انتماء اي عسكري الى اية فئة سياسية وخلاف ذلك يحرم الكيان السياسي من حقه في العملية السياسية وكذلك يثبت اقرار الدستور شعبيا، كحدث تاريخي بعد الاستفتاء عليه بحيث يقر في واحدة من فقراته، نصاً دستورياً يشير الى ان اي حركة انقلابية عسكرية للسيطرة على مركز القرار لاتأخذ شرعيتها مهما ادعى منفذوها وتبقى باطلة ويقدم منفذوها الى المحاكم لينالوا اجزاءهم العادل.

الضرب بالبيض والطماطة

❖المواطنة هناء كوركيس (مهندسة): قالت: ان حلم اقامة عراق حر وديمقراطي، أقرب الى الخيال، والديمقراطية التي نعيش تفاصيلها هي ديمقراطية صورية، فهل تعتقد ان يوماً سيأتي، نرى فيه رئيس الدولة او احد المسؤولين الكبار يضرب (بالبيض او الطماطة من دون ان يعاقب الفاعلين عقوبات جنائية، وانا لاأقصد ان الديمقراطية هي التجاوز على الاخرين، ولكنني اقصد ان الذين سيتصدرون قيادة البلد وان تغيروا بين الحين والاخر، الاانهم سيبقون محوطين بالعصمة والقدسية كما كانوا سابقاً وان اختلفت الصور، ولذا فان الدستور سيشير الى حقوق هؤلاء كقوميات وطوائف.. فهذا الذي يريد الاسلام ديناً رسيماً للدولة يتجاهل ديانات الاخرين لانه كما يرى سيعيشون تحت وصايته وهذا الذي يرفع شعار حقوق الانسان والقومية العربية وينتقد ويرفض الخطاب القومي الكردي، بينما المطالبون بالفيدرالية يؤكدون وحدة العراق في الوقت الذي يريدون انتزاع كركوك الغنية بالنفط وضمها قسراً الى اقليم كردستان للاعداد لما بعد العراق الموحد، مدعين في ذلك ان لديهم خرائط لانعرف من الذي رسمها ومتجاهلين حق سكان تلك المدينة في ان يعيشوا بسلام وامان في بلدهم الواحد.. ان كتابة دستور يمكن ان يوافق عليه جميع العراقيين بمثابة معجزة خاصة ان هنالك من يضع العصي في العملية متاجراً بالمأساة تحت شعارات مختلفة واذا نجح البرلمانيون في اقناع الشعب فانهم يستحقون ان تصنع لهم اكاليل الغار.

وهو يأمل من الجمعية الوطنية ومجلس محافظته الجديدين الحرص والنزاهة

المواطن النجفي يتهم اعضاء مجلس المحافظة السابق بسوء استخدام السلطة والفساد

النجف/ نجم عبد خضير

كثر الحديث من قبل اعضاء مجلس محافظة النجف عن المشاريع التي تم انجازها خلال السنة الماضية وهم يتصورون ان المواطن مقتنع بما قدموه الا ان الخدمة الفعلية التي ينظر اليها الناس غير الذي قيل عنها واخذ يتحدث عنها بشيء من السخرية كون افضل الخدمات التي قدمت هي متاريس التراب وقطع الطرق واساليب الرشوة والتعيينات مقابل مبالغ والمصيبة ان بعض من يقف وراء هذه (الانجازات) بعد ان ظهرت وجوههم بحلة الانتخابات لممارسة وادارة المحافظة بشكل رسمي..

(المدى) استطلعت اراء عدد من المواطنين عما يريدونه من الاعضاء الجدد في الجمعية الوطنية ومجلس المحافظة من اجل بناء بلدهم ومحافظتهم.

مراقبة المال العام

السيد محسن عليوي من الكوفة قال: نسمع بما تم اعداده لانجاز المشروع الفلاني وانه تم رصد كذا مبلغ له والعجيب في الامر ان الخدمات لم تتقدم خطوة الى امام بل هي هي الخدمات ولم نعرف نحن في النجف هل ان المسؤولون يضحكون علينا ام على انفسهم مع الذكر المهول للارقام في انشائها. واملنا الوحيد هوالجمعية الوطنية ليبقى التساؤل مطروحاً من قبلنا هل سيوفون بعهدهم للمواطن ويتابعون الاموال التي صرفت على محافظتنا بكل نزاهة ام ان الحال يبقى كما هو عليه؟

وقد شاطره الرأي المواطن كريم طالب ٤٣ عاماً في كلام طال وعرض اخذنا خلاصته حقيقة الامر قدمت خدمات ولكن لو كانت بأيدي امينة لظهرت نتائجها في المدينة فهل يعقل ان تبني مواقع للانقاض بمبالغ تتلاشى خلال شهر او اقل من ذلك والرقم الذي انجزت به لكل واحدة منها بمبلغ يتجاوز ٧٥٠ الف دينار وهي لم تكلف سوى ١٠٠ الف دينار وانا من حقي كمواطن ان اعرف اين الفعل الحريص على المحافظة وسط هذه الارقام ام انها ذهبت كرشاوي فهل كلفت الادارة السابقة نفسها بمتابعة المشاريع فكل ما نريده من الجمعية الجديدة تتبع هذه الاموال.

جيش القدس وقضية التعيين

خالد فرحان ٥١ عاماً قال: بعد ما ادلينا باصواتنا هل الناس سوف تشعر بالتغيير ويترك الفساد وتبدأ صفحة جديدة ام الحال يبقى كما هو عليه؟! صحيح اننا اخترنا وبمحض ارادتنا اشخاصا يمثلوننا في الجمعية الوطنية ومجلس المحافظة لكن يتوجب على هؤلاء النظر لما نعانيه من سوء الخدمات فما بالك بمن يرغب في التعيين لايمكنه ذلك الا بعد ان يدفع ٣٠٠ دولار وعلانية ، والافضح من ذلك ان العديد ممن نعرفهم هم الان برتبة ملازم او نقيب في الشرطة والحرس الوطني وهم لا يحملون لا شهادة الاعدادية ولا المتوسطة ونحن لا نريد التنكيل بهذه العناصر لان فيهم اشخاصاً مخلصين لهذا البلد وابدوا تفاني في اداء واجباتهم وكان ابرزها عملية الحفاظ على الامن في المحافظة ايام الانتخابات وحماية للمواطنين لكن الادهى هو وجود ضباط في الشرطة سبق ان كانوا من ضباط جيش القدس الذين كانوا اعضاء فرق ايام النظام المنهار والذين منحت لهم هذه الرتب لعضويتهم ونحن لا نريد ان نقطع رزق هؤلاء لكن هناك من هو اجدر بحمل هذه الرتبة وتكون المساومة ان تدفع خمس اوراق تصبح ضابطاً وان تدفع ثلاث اوراق تكون شرطياً عادياً.

نقول هل الحكومة الجديدة تنتبه لهذه الحالة ام الحالة تبقى كما عليه ان هذا يتطلب جهودا مخلصة للقضاء على حالة الفساد والتي نتهم فيها بالدرجة الاولى المسؤولين في المحافظة.

وكان للسيد رحيم الحسناوي رأي بهذا الموضوع حين قال ان مجلس المحافظة السابق لم يكن بالمستوى المطلوب لاسباب عدة منها تدني مستوى الخدمات في المحافظة وتفضيل المصالح الشخصية على المصلحة العامة من قبل بعض اعضائه فضلا عن ترك المجالس المحلية وعدم متابعتهم واخذوا يعملون من اجل ملء الجيوب غير مهتمين بالناس وما يعانونه من شحة الوقود بل انعدامه في الشتاء وبتعاون مرصود ومخطط له مع عدد من المختارين في المحافظة والذين يستولون على حصة المواطن دون ان يعير المجلس السابق أي اهتمام لذلك الا في الايام التي سبقت مرحلة الانتخابات لات مجموعة من اعضاء المجلس السابق تتصدر عدداً من قوائم مجلس المحافظة حالياً فنحن نريد اناس يشرفون المقاعد التي يحتلونها ويخدمون المواطن ونتمنى من المجلس المنتخب ان يضع المصلحة العامة امام عينيه ويتذكر ان الله رقيب عليه قبل ان يكون المواطن او المسؤول رقيبا واخر ما اقوله للاعضاء الجدد بيدر الدخن يحتاج لبيدر الحنطة.

الاكرامية فن مستبدل

اما المواطن صبار حسين المشهدي ٣٧ عاماً فقد قال: عن عمل المجلس السابق لو كنا قد رأينا منه الشيء البسيط من الخدمات لعذرناه وكل ما اريد قوله ان ٧٥٪ من اعضاء المجلس جاؤا من اجل مصلحتهم الخاصة والـ ٢٥٪ المتبقية لم يكن لهم صوت لا في المعارضة ولا في ابداء الرأي اعضاء فقط بالتسمية دون حل او شد وهذه الصفة ساعدت المفضل للمصلحة ا لخاصة على عمله ولم يكن لمجلس المحافظة السابق أي دور في حل مشاكل المحافظة بل زادوا الطين بلة منذ اول يوم من استلامهم المهمة. لقد صرفت مبالغ كبيرة على مشاريع يمكن ان نعتبرها غير اساسية او كمالية فالانفاق على متنزه في منطقة ما وهي تقع بالقرب من سكن المسؤول الفلاني هل تعتبر هذه المشاريع اهم من بناء مدرسة للتلاميذ الصغار سيما وان هناك العديد من المدارس مازالت مبنية من صرائف القصب او يضع المسؤول المعين تحت ابطيه مقاولا من اقربائه ويدعي المسؤولون ان هناك مناقصة على كذا خدمة وهي معروفة مسبقا على من ترسو لان له فيها حصة الاسد كذلك التلاعب بالكثير من عطاءات المشاريع وجعلها ترسو على اقاربهم او خاصتهم او اعطائها لاناس في مجلس المحافظة ولكن بأسماء وهمية ونحن راضون ان كانت هذه المشاريع بالمستوى المطلوب لكن اياك ان المسؤولين في مراكز صنع القرار، هم موظفون يؤدون واجبات مهمة ويمكن ان يتغيروا في اي وقت كان، وان لأحد فوق القانون اما مسألة الفيدرالية فيجب ان يقرر نوعها وشكلها بعناية ودقة، لان عواقب الاخطاء ستعود بالضرر على الجميع خاصة اذا ماستبد طرف ما في رأيه، ويجب ان يعي السياسيون اننا امام فرصة تاريخية يمكن لها ان تغير وتنقل بلدنا وشعبنا من مرحلة السوء الى مرحلة الازدهار والتقدم، ويمكن لها ايضا ان تجر علينا وبال نتائج سيئة اذا لم نتحل بالحكمة والفهم العميق لحقائق الوضع الحالي والمستقبلي.

الحكمة والتعقل

❖المواطن عبد العالي حطحوط (متقاعد) قال: اولاً انا متفائل بمستقبل ابنائنا واحفادنا لان جميع رجالات السياسة يتمتعون بالحكمة والمعرفة العالية، اما بالنسبة للدستور فأن لدينا الكثير من العقول والخبراء القانونين والسياسيين، الذين يعون مايريده الشعب وانا متأكد من حسن درايتهم بحقائق الامور التي تخدم بلدنا، والجميع يريد عراقاً ديمقراطياً فيدرالياً موحداً.. ولكن يجب ان يتنبه الاخوة الاكراد الى عراقيتهم اولاً فقد تعرضوا الى أبشع انواع الظلم والاضطهاد كما تعرضت له بقية اطياف الشعب العراقي.. وقد جعل ذلك الكثير منهم قوميين اكثر مما هم وطنيون، وبالتالي فانهم قد يقعون بالخطأ اذا اعتقدوا ان فرصة استرداد الحقوق تمنحهم فرصاً اخرى على حساب حقوق الاخرين، فالفيدرالية مسألة يقر بها جميع العقلاء، من اجل بناء بلد لايظلم به أحد، ولكن ترسيخ هذه الفيدرالية الجغرافية يؤدي الى زيادة فرقة العراقيين، مما سيعود بالضرر على الاخوة الاكرد قبل غيرهم، فبلدنا محوط بقوى ودول عديدة تريد افشال المشروع الوطني العراقي.. واعتقد ان مسألة كركوك ستشكل نقطة خلاف تحتاج الى الحكمة والتعقل.. اما مانريده من الدستور الدائم فهو ان يشكل حصانة عالية لحماية الديمقراطية والحرية، لا ان يكون نصاً قابلاً للتعديل في اي وقت كان وعلى وفق مصلحة اي كان، فالدساتير هي السبب الرئيس والاول في تطور دول من هذا واتمنى من اعضاء المجلس الجديد ان لا يكرروا ما فعله من احتلوا هذه المواقع ممن سبقوهم.

حسين كاطع ٤٦ عاماً قال: للاسف ما تعانيه المحافظة هو سطوة المحسوبية والتأثير العشائري فالمسؤول الرقيب يتعرض للعتب وربما التهديد اذا اتهم احد الموظفين في دائرة ما بسرقة اموال الناس ويبدأ بعض المتنفذين من رجال العشائر او ما يطلق عليهم بوجوه العشيرة بالدفاع المستميت عن ابنهم المصون محملين الرقيب تبعات التهمة وما يلحق الموظف من ضرر. ما نطمح اليه هو تجاوز هذه التأثيرات من كلا الطرفين فالمقصر يجب ان يخضع للمحاسبة كائناً من كان وعسى ان يفتح المجلس صفحة جديدة تتجاوز هذه الامور.

وكانت وقفتنا الاخيرة مع المواطن حسن مهدي ٥٦ عاماً متقاعد قال نحن معشر المتقاعدين افنينا زهرة اعمارنا في خدمة الوطن بين الاهات والحروب واليوم بعد ان عصفت بنا الدنيا نطلب ان تنصفنا الحكومة الجديدة في اقل تقدير بفتح فرص لتعيين ابنائنا لان ما حصل كان يعتمد على الرشاوى في التعيينات فالى اين يذهب من لايمتلك الثلاث وريقات او الخمس والحقيقة ان من تم تعيينهم هم من الناس المتمكنين واكثرهم معين بالاسم فقط وهو جالس في بيته! على أي صيغة تمت هذه العملية ؟!..لا ندري انا اقول هذا عسى ان يكون الابن بمعزل عن الاعتماد على راتب ابيه المتقاعد ويكفي نفسه سيما وان العمل شحيح هذه الايام ولم يكن غير اللجوء الى التعيين والتي نأمل ان تنفتح امام ابنائنا لكن شرط ان يكون بعيدا عن الرشوى او ما يطلقون عليه اليوم الاكرامية.وبعد هذه الجولة الاستطلاعية كانت الوقفات مع الناس تتسم باجابة مشتركة تتهم بها الاعضاء السابقين بالتقصير والتلكؤ المتعمد وتفضيل المصالح الخاصة لكن طموحهم في الجديد القادم ينتابه الحذر والخوف عسى ان يحسن الاعضاء المقبلون على ادارة المحافظة واعضاء الجمعية الوطنية النظرة الثاقبة لحاجة المواطن وبناء البلد الذي انهكته الحروب.

مؤتمر عن طموحات المرأة العراقية في الدستور الجديد

ربلاء / المدى

عقدت المنظمة الحرة لتنمية الديمقراطية احدى منظمات التحالف المدني الحر للانتخابات في العراق مؤتمرا عن المرأة والدستور ودورهما في المجتمع العراقي الجديد. وقال الدكتور جابر الطريفي المنسق العام للمنظمة ان المؤتمر عقد تحت شعار (المرأة من القيود الى التحرر) وناقش المؤتمر اهمية دور المرأة في المرحلة الجديدة وما سيترتب على ذلك من خلال تفعيل دورها في الدستور العراقي المزمع كتابته خلال الاشهر القادمة باعتبار ان المرأة في الازمان السابقة لاقت انواع العذاب والتهميش المتعمد من اجل عدم اخذ دورها الصحيح والحقيقي في بناء المجتمع.

واشار الطريفي الى ان المؤتمر ناقش محورين مهمين هما الدستور الجديد في العراق الحر والمرأة والدستور وما تشكله المرأة فيه.

واضاف ان محاضرين واساتذة وباحثين وناشطات شاركوا في مناقشة هذين المحورين منهم المحامي علي عبد الحسين كمونة رئيس مجلس اهالي كربلاء ومحافظ كربلاء السابق والباحث المحامي مهند الكناني رئيس جمعية مراقبة حقوق الانسان في العراق والباحث المحامي عادل بدر وزينب احمد الناشطة في حقوق المرأة. موضحا ان هذا المؤتمر حضرته وفود نسائية عديدة من محافظات النجف وكربلاء وبابل والديوانية كذلك عدد من منظمات المجتمع المدني في كربلاء.

النزاهة أهم الضوابط التي يجب توفرها

إعفاء عدد من المختارين في قضاء الهاشمية

بابل / مكتب المدى

تنفيذاً للتعليمات الصادرة من محافظة بابل وقائممقامية مركز الحلة، باشرت قائممقامية قضاء الهاشمية بتقليص عدد المختارين في مركز القضاء والنواحي التابعة له.

وقامت مديرية ناحية القاسم بالاستغناء عن (٦٤) مختاراً من أصل (١٠٠) في الناحية. وتم تقليص عددهم في القضاء من ثمانية عشر مختاراً إلى ستة مختارين ويأتي هذا الإجراء عملاً بالضوابط الجديدة الموضوعة في تحديد واختيار المختارين.

وأشار السيد محمد سلمان رئيس رابطة مختاري قضاء الهاشمية إلى أن الضوابط الجديدة تضع شروطاً مهمة، لها علاقة بالعمر والتحصيل التعليمي والأمانة والنزاهة. فيما أكد السيد كاظم جبار عبد علي رئيس رابطة مختاري بابل على ضرورة توفر الشروط المطلوبة، لأن المختار عين للمواطنين ومساعد للدوائر الرسمية وليس جابياً من أجل الثراء، وقد شخصنا مجموعة من الحالات السلبية بالنسبة لعدد من المخاتير في مركز مدينة الحلة، وأهمها الرشوة، والفساد والتستر، وسجلت دوائر الدولة عدداً من الاختراقات، سببها إرتباطات عدد من المختارين بجهات سياسية.

وضع ضوابط صارمة

واقترح أحد المواطنين وضع ضوابط صارمة في الاختيار، وأهمها التحصيل الدراسي الممتاز وتفضيل الشخص المتقاعد بسبب خبرته وتجاربه على غيره من المتقدمين وعدم الاعتماد على الرغبات الشخصية للأفراد ومعارفهم وعلاقاتهم وإنما على اختيارات دقيقة.

واقترح المواطن إقبال عباس ضرورة إجراء الاختبارات على المتقدم وتفضيل من يحصل على الإجماع وإخضاع الشخص الذي تم اختياره إلى مبدأ التجربة المعمول به في دوائر الدولة ومتابعة المعلومات وما يرد عنه من ملاحظات.

وأكد جبار محمد متقاعد اتهام المختارين بالفساد والرشوة، والكارثة الآن أكبر بسبب الأزمة الخانقة في توفر الغاز والنفط، حيث يكون المختار وسيطاً بين سكان الحي والمجلس المحلي، وهم يتقاسمون الأرباح ويأخذون حصصاً كثيرة لبيعها في السوق السوداء ومن يشكك في هذا الرأي، عليه أن يحضر عند توزيع الغاز أو النفط كي يرى بعينيه ماذا يحدث؟

شرطات ضروريات

وقال السيد قائممقام مركز الحلة عماد لفتة مردان البياتي أن الضوابط كثيرة ومن الممكن أن تكون متوفرة في الشخص المطلوب لكني اعتقد بأن النزاهة والأمانة هي أهم الضوابط وكذلك الاستقلالية وعدم الانتماء لأية جهة أو حزب سياسي. كما أن التأكيد على (بياض) التاريخ الاجتماعي للمتقدم وعدم تلوثه في مطاردات وملاحقات للمواطنين سابقاً هي الأساس في عمل المختارين واختيارهم.